البنى الارتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي

إعداد

عبدالله محمود بني يونس

بكالوريوس فقه ودراسات إسلامية، جامعة اليرموك **1998**م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية كلية الشريعة في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وافق عليها

عبدالجبار حمد السبهاني .... مشرفاً ورئيساً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

محمود حسين الوادي..عضواً

أستاذ في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة الزرقاء الأهلية

رياض عبدالله المومني .... عضواً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

أحمد محمد السعد ....عضواً

أستاذ في السياسة الشرعية، جامعة اليرموك

عماد رفيق بركات .... عضواً

أستاذ مشارك في الاقتصاد، جامعة اليرموك

16 رمضان **1434**هـ

تاريخ تقديم الأطروحة 25/ 7/ 2013 م

الملخص

بني يونس، عبدالله محمود أحمد. البنى الارتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2013م.
(إشراف: الأستاذ الدكتور: عبدالجبار حمد السبهاني)

تعتبر البنى الارتكازية من ضروريات الحياة التي لا تستقيم الحياة بدونها، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما هو الدور المطلوب من الدولة لتأمين البنى الارتكازية وغيرها، وتوفير التمويل اللازم لاستمرار تطورها؟ ويتفرّع عنه الأسئلة التالية: ما هو مفهوم البنى الارتكازية ومكوناتها وخصائصها ومصادر تمويلها. ما هي السياسات الاقتصادية الشرعية التي يتعيَّن على الدولة إتباعها لدعم البنى الارتكازية وصولاً إلى التنمية الاقتصادية المنشودة.

وتهدف الدراسة إلى ما يلي: التعرُّف على مفهوم البنى الارتكازية ومكوناتها وخصائصها. بيان مصادر تمويل البنى الارتكازية، والتأصيل الشرعي لها في ظل الأحكام والقواعد والسياسة الشرعية، واستخلاص موقف وسياسة شرعية تجاه البنى الارتكازية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج والتوصيات التالية: القواعد العامَّة والسياسة الشرعية تُقَرِّر أهميَّة مشاريع البنى الارتكازية الناظمة للنشاط الإنساني مع مراعاة الأولويات وظروف المجتمع. محاولة استكشاف مصادر جديدة لتمويل البنى الارتكازية، والأخذ بوسائل التمويل الإسلامية ومحاولة تطبيقها والتي سوف تعود بالفائدة الكبيرة على المجتمعات الإسلامية. إجراء بحوث علميَّة متخصصة في موضوع البنى الارتكازية وتنفيذ آلية للتواصل مع الباحثين عن طريق الشبكة العنكبوتية لإثراء هذا الموضوع الذي يستحق الاهتمام به.

الكلمات المفتاحية: البنى الارتكازية، التنمية الاقتصادية، البنية الأساسية، السياسة التسعيرية، السياسة الشرعية.